



تونس في 26 جوان 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي الى السيد وزير النقل

الموضوع: حول تهيئة مسكن وظيفي في جهة حلق الوادي

السيد الوزير،

تحية طيبة وبعد،

بلغ الى علمنا قيام شركة النقل بتونس بتهيئة مسكن وظيفي في جهة حلق الوادي بتكلفة جمالية في حدود 100 ألف دينار .

وحيث أن هذا العقار مدرج ضمن الملك العمومي للسكة الحديدية،

وحيث أن مكونات الملك العمومي للسكة يقع تسجيلها ضمن موازنة شركة النقل بتونس تحت بند "أصول ذات نظام قانوني خاص". ويقع تمويلها عن طريق خزينة الدولة وقروض خارجية موظفة تبرمها الدولة مع مؤسسات مالية خارجية،

وحيث يقتصر دور شركة النقل بتونس على استغلال شبكة السكك الحديدية، وبصفة عامة التصرف في مختلف الممتلكات التي وضعتها الدولة على ذمتها بمقتضى اتفاقية لزمة الملك العمومي للسكك الحديدية الممضاة بتاريخ 29 ديسمبر 2005 المصادق عليها بمقتضى الامر عدد 433 لسنة 2006 المؤرخ في 03 فبري 2006،

وحيث أن ميزانية وزارة النقل لسنة 2018 وما قبلها لم تتضمن أي اعتمادات تعهد أو دفع في خصوص مشروع تهيئة المسكن الوظيفي لا ضمن الموارد العامة للميزانية ولا ضمن القروض الخارجية الموظفة،

وحيث أن هذا المشروع لم يتم تقديمه خلال مناقشة مشروع ميزانية وزارة النقل،

وحيث تأكد لنا تمويل المشروع بواسطة الاعتمادات المرصودة ضمن ميزانية التصرف، وهو ما يمثل تجاوزا خطيرا وتلاعبا بالمال العام،

وحيث أن هذا المشروع فيه شبهة المحاباة لشخص رئيس دائرة في الشركة. علما وأنه لم يسبق لأي مسؤول في هذه الخطة أن تحصل على مسكن وظيفي .

كيف تبررون تمكين رئيس الدائرة المذكور من المسكن الوظيفي بجهة حلق الوادي ؟

وكيف تبررون تمويل المشروع بواسطة الاعتمادات المرصودة ضمن ميزانية التصرف ؟

ما هي الجهة التي أعطت الترخيص في انجاز النفقات الخاصة بمشروع تهيئة ذلك المسكن ؟

وما هي الاجراءات التي تتنون اتخاذها في خصوص هذه التجاوزات الخطيرة ؟

رد وزارة النقل على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب السيد عماد الدايمي
مرجع الإحالة	عدد 1296 بتاريخ 06 جويلية 2018
نص السؤال	<p>حول تهيئة مسكن وظيفي في جهة حلق الوادي:</p> <p>بلغ إلى علمنا قيام شركة النقل بتونس بتهيئة مسكن وظيفي في جهة حلق الوادي بتكلفة جمالية في حدود 100 ألف دينار.</p> <p>وحيث أن هذا العقار مدرج ضمن الملك العمومي للسكة الحديدية،</p> <p>وحيث أن مكونات الملك العمومي للسكة يقع تسجيلها ضمن موازنة شركة النقل بتونس تحت بند "أصول ذات نظام قانوني خاص". ويقع تمويلها عن طريق خزينة الدولة وقروض خارجية موظفة تبرمها الدولة مع مؤسسات مالية خارجية، وحيث يقتصر دور شركة النقل بتونس على استغلال شبكة السكة الحديدية، وبصفة عامة التصرف في مختلف الممتلكات التي وضعتها الدولة على ذمتها بمقتضى اتفاقية لزمة الملك العمومي للسكك الحديدية الممضاة بتاريخ 29 ديسمبر 2005 المصادق عليها بمقتضى الامر عدد 433 لسنة 2006 المؤرخ في 03 فيفري 2006،</p> <p>وحيث أن ميزانية وزارة النقل لسنة 2018 وما قبلها لم تتضمن أي اعتمادات تعهد أو دفع في خصوص مشروع تهيئة المسكن الوظيفي لا ضمن الموارد العامة للميزانية ولا ضمن القروض الخارجية الموظفة،</p> <p>وحيث أن هذا المشروع لم يتم تقديمه خلال مناقشة ميزانية وزارة النقل، وحيث نأكد لنا تمويل المشروع بواسطة الاعتمادات المرصودة ضمن ميزانية التصرف، وهو ما يمثل تجاوزا خطيرا وتلاعبا بالمال العام،</p> <p>وحيث أن هذا المشروع فيه شبهة المحاباة لشخص رئيس دائرة في شركة. علما وأنه لم يسبق لأي مسؤول في هذه الخطة أن تحصل على مسكن وظيفي.</p> <p>-كيف تبررون تمكين رئيس الدائرة المذكورة من المسكن الوظيفي بجهة حلق الوادي؟</p>

<p>-وكيف تبررون تمويل المشروع بواسطة الاعتمادات المرصودة ضمن ميزانية التصرف؟ -ماهي الجهة التي أعطت الترخيص في انجاز النفقات الخاصة بمشروع تهيئة ذلك المسكن؟ -وماهي الإجراءات التي تتوون إتخاذها في خصوص هذه التجاوزات الخطيرة؟</p>	
	<p>الهيكل المعني شركة النقل بتونس</p>

رد وزارة النقل

1) بخصوص مبررات تمكين رئيس دائرة بشركة النقل بتونس من المسكن الوظيفي بحلق الوادي:

تم إسناد المسكن الوظيفي للمعني بالأمر للأسباب التالية:

- توظيف المسكن الوظيفي للغاية التي أحدثت من أجلها وهي توفير إقامة قريبة من مواقع العمل للإطارات الملزمة بالتدخل العاجل عند حدوث أعطاب فنية أو كل طارئ يعيق الاستغلال على الشبكة الحديدية.
- حماية المسكن من حالة التدهور التي أصابت أجزاء كثيرة منه لنقص الصيانة والعناية فضلا عما تعرض له من الإعتداءات المتكررة من قبل مجموعة من المنحرفين الذين يتسللون إليه عبر السياج الخارجي لإحداث الشغب والعبث بتجهيزاته وأخرها الحريق الذي نشب بالمسكن بتاريخ 05 ديسمبر 2017.
- وقد تولت شركة النقل بتونس عن طريق ممثلها القانوني إعلام السلطة الأمنية التي كانت تتدخل في كل مرة لإخلائه.
- تم إسناد المسكن لرئيس دائرة مستودع المترو باعتبار المهام الموكولة للمعني بالأمر والتي تستوجب حضوره الدائم والتدخل العاجل عند حدوث أي طارئ على مستوى سكة المترو وسكة خط TGM أو على مستوى أسطول عربات المترو وعربات .TGM

وقد تم الإسناد طبقاً للإجراءات الجاري بها العمل وذلك بمقتضى مقرر من الرئيس المدير العام للشركة بتاريخ 1 جوان 2018، على أن يتم خصم منحة السكن من المرتب الشهري للمنتفع وذلك من تاريخ الإشغال الفعلي للسكن، مع تحمّل المعني بالأمر لمعاليم استهلاك الماء والكهرباء والغاز.

(2) بخصوص تحميل نفقات صيانة المسكن على ميزانية التصرف.

تم تحميل نفقات صيانة المسكن الوظيفي بحلق الوادي على ميزانية التصرف في إطار تطبيق التراتيب القانونية المعمول بها والمبينة كالآتي:

- كل مشاريع الصيانة والإصلاح وخاصة منها المقرات الإدارية والمساكن الوظيفية تحمل على الموارد الذاتية للشركة في إطار ميزانية التصرف بعد المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة وسلطة الإشراف.
- عملاً بالمعيار المحاسبي عدد 5 النقطة 23 تم ترسيم اعتمادات صيانة المسكن المعني المسجل بالأصول الثابتة ضمن ميزانية التصرف ولا يمكن بالتالي ترسيم هذه المشاريع ضمن الموارد العامة لميزانية الدولة ولا ضمن القروض الخارجية الموظفة التي تخصص لتمويل مشاريع الدراسات والبنية الأساسية للسكة والورشات.